I. المخصصات والرواتب وملحقاتها

A.I. لمحة عامة

إنخفض إجمالي الإنفاق على المخصصات والرواتب وملحقاتها[1] بحوالي 238 مليار ليرة (7.2 في المائة) على أساس سنويّ، ليصل إلى 3,080 مليار ليرة خلال كانون الثاني – نيسان 2021 مقارنةً مع مبلغ 3,318 مليار ليرة خلال الفترة نفسها من العام 2020[2]. جاء هذا التراجع نتيجة الإنخفاض السنوي الكبير في الرواتب والأجور وملحقاتها بقيمة 196 مليار ليرة (9.5 في المائة). كذلك، شهدت تعويضات نهاية الخدمة تراجعاً بلغ 37 مليار ليرة (22.9 في المائة) لتصل إلى 124 مليار ليرة خلال الأشهر الأربع الأولى من العام 2021، وقد ترافق ذلك مع انخفاض بقيمة 27 مليار ليرة (18.3 في المائة) في التحويلات لصالح المؤسسات العامة لتغطية الرواتب. في المقابل، جاءت الزيادة الوحيدة في مكونات المخصصات والرواتب وملحقاتها لتطال بند معاشات التقاعد مع ارتفاع سنوي بلغ 22 مليار ليرة (2.4 في المائة).

الرسم البياني 1: مكوّنات المخصصات والرواتب وملحقاتها في كانون الثاني–نيسان من الأعوام 2019، 2020 و 2021

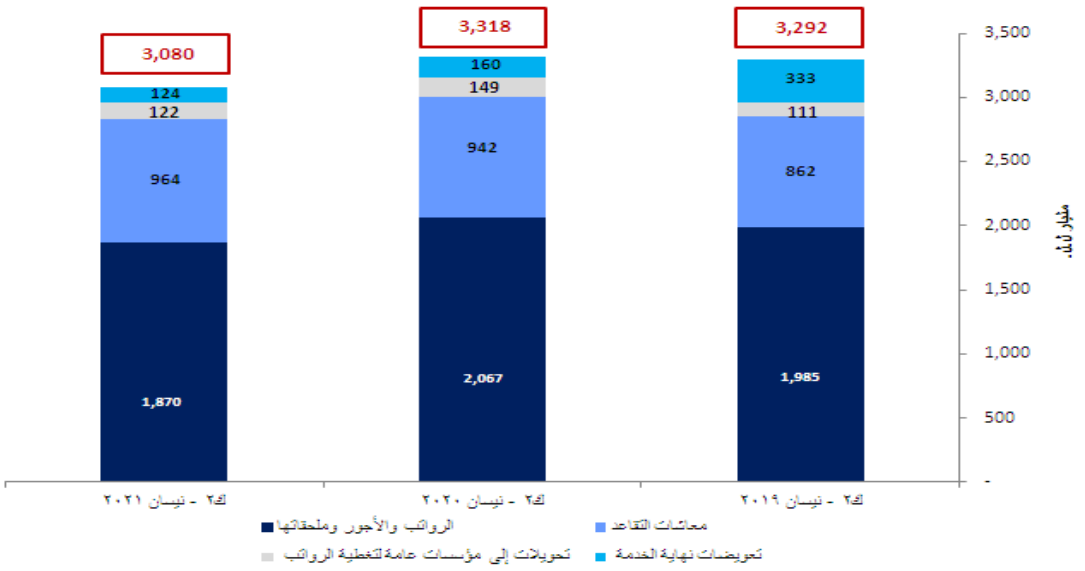

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

B.I. حصة المخصصات والرواتب ملحقاتها من النفقات

شكّلت المخصصات والرواتب وملحقاتها المكوّن الأكبر من مجموع النفقات الجارية الأولية[3] حيث سجّلت نسبة 73.3 في المائة خلال كانون الثاني – نيسان 2019، لتتراجع بشكلٍ كبير وتصل إلى نسبة 67.7 في المائة خلال كانون الثاني – نيسان 2020[4]، ومن ثم تعود وترتفع إلى نسبة 71.7 في المائة خلال كانون الثاني – نيسان 2021[5]. مقارنةً مع مجموع

---

[1] تتضمن تكلفة المخصصات والرواتب وملحقاتها مدفوعات الرواتب والاجور وملحقاتها؛ معاشات التقاعد؛ تعويضات نهاية الخدمة؛ والتحويلات إلى مؤسسات عامة لتغطية الرواتب.

[2] إن الأرقام المستخدمة هي تلك المنشورة في تقرير مرصد المالية العامة لشهر نيسان 2021.

[3] تتكون النفقات الجارية الأولية من النفقات الجارية بإستثناء "دفعات الفوائد" و"تسديد أقساط الديون الخارجية".

[4] نتيجة الزيادة الأسرع في قاعدة النفقات، مع تسجيل ارتفاع سنوي بنسبة 9.1 في المائة في النفقات الجارية الأوليّة مقارنة مع زيادة بنسبة 0.8 في المائة فقط في مدفوعات المخصصات والرواتب وملحقاتها خلال كانون الثاني – نيسان 2020.

[5] جاءت هذه الزيادة الملحوظة نتيجة التراجع الأسرع في قاعدة النفقات الجارية الأولية بنسبة 12.4 في المائة (607 مليار ليرة)، مقارنة مع انخفاض سنوي بنسبة 7.2 في المائة (238 مليار ليرة) في المخصصات والرواتب وملحقاتها خلال كانون الثاني – نيسان 2021.

النفقات، شكّلت المخصصات والرواتب وملحقاتها نسبة 45.1 في المائة خلال كانون الثاني – نيسان 2019، وانخفضت بشكل طفيفي إلى 45.0 في المائة خلال كانون الثاني – نيسان 2020، لتعود وترتفع إلى نسبة 51.5 في المائة خلال كانون الثاني – نيسان 2021. يعود السبب الرئيسي وراء التغيّر الملحوظ في حصة المخصصات والرواتب وملحقاتها من إجمالي النفقات إلى التغيّر الكبير في قاعدة الإنفاق التي كانت قد سجّلت تراجعاً سنوياً كبيراً بنسبة 19.0 في المائة خلال كانون الثاني – نيسان 2021 مقارنةً مع كانون الثاني – نيسان 2020.

يظهر الرسم البياني التالي مكونات كل من إجمالي النفقات والنفقات الجارية الأولية خلال كانون الثاني - نيسان 2021:

الرسم البياني 2: مكونات كل من إجمالي النفقات والنفقات الأولية الجارية في كانون الثاني – نيسان 2021:

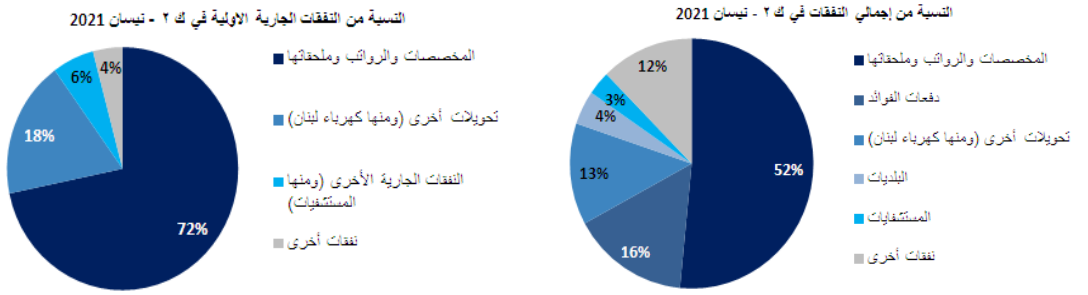

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

ملاحظة: تجدر الإشارة إلى أن حساب النفقات الجارية الأخرى يتضمن تسديدات إلى المستشفيات، نفقات أحكام قضائية ومصالحات، ونفقات وفود ومؤتمرات، تعديلات محاسبية، وخدمات خارجية.

II. الرواتب والأجور وملحقاتها

إنخفضت مدفوعات الرواتب والأجور وملحقاتها بشكل ملحوظ بقيمة 195 مليار ليرة سنويًّا لتصل إلى 1,872 مليار ليرة خلال كانون الثاني – نيسان 2021. بالإجمال، يعود السبب الأساسي وراء ذلك إلى التراجع في التقديمات الإجتماعية بقيمة 131 مليار ليرة (36.8 في المائة)، حيث تدنت قيمة التقديمات المدفوعة لصالح كل من الجيش وقوى الأمن الداخلي بقيمة 105 مليار ليرة و32 مليار ليرة على التوالي. بالإضافة إلى ذلك، إنخفضت المنافع الوظيفية بقيمة 17 مليار ليرة مع تراجع المدفوعات لصالح الجهازين التربوي والمدني بقيمة 14 مليار ليرة و6 مليار ليرة على التوالي. تراجعت مدفوعات الرواتب والأجور بشكلٍ بسيط بقيمة 3 مليار ليرة (0.2 في المائة)، تزامناً مع انخفاض بقيمة 24 مليار ليرة في المدفوعات للجهاز التربوي وبقيمة 4 مليار ليرة في للجهاز المدني، مقابل زيادة بقيمة 25 مليار ليرة في المدفوعات للجهاز العسكري.

من ناحية المكوّنات، شكّلت الرواتب والأجور نسبة 78.9 في المائة[6] من إجمالي النفقات على الرواتب والأجور وملحقاتها لموظفي القطاع العام خلال كانون الثاني – نيسان 2021، تلتها التقديمات الإجتماعية (12.0 في المائة)[7] والمنافع الوظيفية (3.2 في المائة)، في حين شكّلت النفقات الأخرى والتقديمات غير المصنفة النسبة المتبقية والبالغة 5.9 في المائة من المجموع.

بالإضافة إلى ذلك، إرتفعت نسبة الرواتب والأجور وملحقاتها من إجمالي الإنفاق الأولي من 36.6 في المائة خلال كانون الثاني – نيسان 2020 إلى 37.4 في المائة خلال كانون الثاني – نيسان 2021.

يظهر الرسم البياني التالي مكوّنات الإنفاق الأولي خلال الفترة قيد الدرس.

[6] بزيادة عن نسبة 71.6 في المائة المسجلة خلال كانون الثاني - نيسان 2020.
[7] مقارنةً مع نسبة 17.3 في المائة خلال كانون الثاني – نيسان 2020.

الرسم البياني 3: مكوّنات الإنفاق الأولي خلال كانون الثاني– نيسان 2020 وكانون الثاني - نيسان 2021

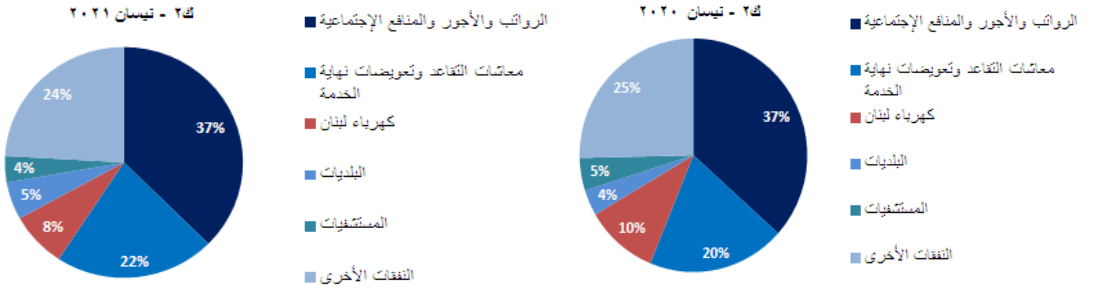

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

ملاحظة: يتكون بند النفقات الأخرى بشكل أساسي من التحويلات إلى مجلس الانماء والإعمار، التحويلات إلى المؤسسات العامة لتغطية الرواتب، المساهمات لصالح القطاعات غير الحكومية، ريديات الضريبة على القيمة المضافة، إضافة إلى الأدوية.

جدول 1: مكونات الرواتب والأجور وملحقاتها – كانون الثاني – نيسان 2020 وكانون الثاني– نيسان 2021

(مليار ل.ل.)	الرواتب والأجور الأساسية		المنافع الوظيفية 4/		التقديمات الاجتماعية 5/		نفقات أخرى 6/		المجموع	
	2020	2021	2020	2021	2020	2021	2020	2021	2020	2021
الجهاز العسكري	**996**	**1,021**	**35**	**38**	**356**	**224**	**2**	**2**	**1,389**	**1,285**
الجيش	655	654	24	26	214	110	0	0	893	790
قوى الأمن الداخلي	253	272	9	9	120	88	2	2	384	371
قوى الأمن العام	65	72	1	2	17	22	0	0	83	96
قوى أمن الدولة	23	23	1	1	5	5	0	0	29	28
الجهاز التربوي	**314**	**291**	**25**	**11**	**0**	**0**	**14**	**0**	**353**	**301**
الجهاز المدني 1/	**170**	**166**	**17**	**11**	**0**	**1**	**18**	**11**	**204**	**189**
مساهمة الدولة لصالح تعاونية موظفي الدولة 2/							**96**	**76**	**96**	**76**
الجمارك 3/									**24**	**20**
إجمالي الإنفاق	**1,480**	**1,477**	**77**	**60**	**357**	**225**	**130**	**90**	**2,067**	**1,872**

(1) تتضمن رواتب لوزارة الصحة العامة مدفوعة من حساب الأمانات.
(2) إن مساهمة الدولة لصالح تعاونية موظفي الدولة تتوزع على المستفيدين من تقديماتها من أفراد السلكين التربوي والمدني. إلا أن توزيع المبلغ بين هذين السلكين غير ممكن، لهذا السبب تم إدراج هذه المساهمة في بند منفصل.
(3) تتضمن هذه الأرقام رواتب وأجور الجمارك المدفوعة من حساب الأمانات لكنها لا تشمل التقديمات الاجتماعية التي تُدفع من صناديق الجمارك والتي يمكن تصنيفها فقط عندما تستلم المديرية العامة للمالية المستندات الثبوتية.
(4) تتضمن التعويضات العائلية والنقل وساعات العمل الإضافية وغيرها من التعويضات (بما فيها بدلات اللجان وريديات الضرائب).
(5) تتضمن تقديمات المرض والأمومة،الزواج، الولادة ،الوفاة ،الاستشفاء، التعليم، الطبابة وغيرها من التقديمات الاجتماعية، والمقدمة للسلك العسكري حصراً.
(6) تدفع النفقات الاخرى للأجهزة غير العسكرية وهي تتضمن: (1) دفعات المكافآت (2) مساهمة الدولة في صناديق التعاضد التي يستفيد منها النواب،موظفو مجلس النواب، القضاة، المساعدون القضائيون وقضاة المحاكم الشرعية، و(3) مساهمة الدولة (بصفة ربّ عمل) في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لتأمين التغطية لموظفي القطاع العام الذين لا يستفيدون من تقديمات تعاونية موظفي الدولة.

A.II الرواتب والأجور

إنخفضت رواتب وأجور موظفي القطاع العام ، بإستثناء التعويضات، التقديمات الإجتماعية والمنافع الأخرى، بشكلٍ بسيط بقيمة 3 مليار ليرة (0.2 في المائة) لتصل إلى 1,477 مليار ليرة خلال كانون الثاني– نيسان 2021. جاء ذلك بشكل أساسي نتيجة تراجع مدفوعات الرواتب لصالح الجهازين التربوي والمدني بقيمة 24 مليار ليرة و 4 مليار ليرة، على التوالي. قابل هذه التراجعات زيادة في مدفوعات الرواتب لصالح الجهاز العسكري بقيمة 25 مليار ليرة خلال الفترة قيد الدرس.

a.A.II *رواتب وأجور الجهاز العسكري*

إرتفعت الرواتب والأجور المدفوعة لصالح الجهاز العسكري بقيمة 25 مليار ليرة (2.5 في المائة) خلال كانون الثاني – نيسان 2021 مقارنةً مع الفترة نفسها من العام 2020. في التفاصيل، زادت مدفوعات الرواتب لصالح قوى الأمن الداخلي

بقيمة 19 مليار ليرة (7.5 في المائة)، وذلك مع زيادة المدفوعات المرتبطة بالألبسة بقيمة 21 مليار ليرة خلال الفترة قيد الدرس. بالإضافة إلى ذلك، شهدت مدفوعات الرواتب لصالح قوى الأمن العام زيادة سنوية بقيمة 7 مليار ليرة (10.4 في المائة)، مدفوعةً بارتفاع بلغ 6 مليار ليرة في المدفوعات المرتبطة بالألبسة. أما بالنسبة لمدفوعات الرواتب لصالح الجيش، فقد انخفضت بشكل بسيط بقيمة 1 مليار ليرة (0.1 في المائة)، حيث جاء التراجع بقيمة 4 مليار ليرة في المدفوعات العائدة لتغطية المهمات والتدريب في الخارج مقابل زيادة مماثلة في مدفوعات الرواتب الأساسية خلال فترة كانون الثاني – نيسان 2021.

II.A.b. *رواتب وأجور الجهاز التربوي*

إنخفضت مدفوعات رواتب وأجور الجهاز التربوي بقيمة 24 مليار ليرة (7.5 في المائة) سنويًا لتصل إلى 291 مليار ليرة خلال كانون الثاني – نيسان 2021. يعود هذا التراجع إلى تدنّي مدفوعات رواتب كل من الموظفين الدائمين والمتعاقدين في التعليم الابتدائي بقيمة 14 مليار ليرة و9 مليار ليرة على التوالي. في المقابل، جاءت الزيادة الوحيدة الملحوظة لتطال مدفوعات الرواتب لصالح الموظفين الدائمين في التعليم الثانوي، وذلك بقيمة 2 مليار ليرة خلال كانون الثاني – نيسان 2021.

II.A.c. *رواتب وأجور الجهاز المدني*

إنخفضت الرواتب والأجور المدفوعة لصالح الجهاز المدني بقيمة 4 مليار ليرة (2.3 في المائة) مقارنةً مع العام السابق، لتصل إلى 166 مليار ليرة خلال كانون الثاني – نيسان 2021. لناحية توزيع الرواتب والأجور بحسب الوزارات، إستحوذت وزارة الخارجية والمغتربين على الحصة الأكبر من كتلة رواتب وأجور الجهاز المدني خلال الفترة قيد الدرس مع نسبة 16.6 في المائة، تلتها وزارة العدل (مع نسبة 16.3 في المائة من المجموع) ومن ثم وزارة المالية (مع نسبة 12.4 في المائة من المجموع). *(للمزيد من التفاصيل، يرجى مراجعة الجدول رقم 2)*

في التفاصيل، شهدت مدفوعات رواتب وزارة الخارجية والمغتربين تراجعاً سنوياً كبيراً بلغ 3.4 مليار ليرة (11.1 في المائة)، حيث انخفضت المدفوعات المخصصة لتغطية الرواتب الأساسية للسلك الخارجي بقيمة 3.8 مليار ليرة خلال كانون الثاني – نيسان 2021.

جدول 2. رواتب وأجور الجهاز المدني حسب الوزارات – كانون الثاني – نيسان 2020 وكانون الثاني – نيسان 2021

(مليون ليرة)	ك2 - نيسان 2020	ك2 - نيسان 2021	النسبة من مجموع رواتب وأجور الجهاز المدني في ك2 –نيسان 2021
وزارة الخارجية والمغتربين	30,984	27,552	16.6%
وزارة العدل	27,252	27,047	16.3%
وزارة المالية	20,309	20,508	12.4%
رئاسة مجلس الوزراء	15,834	15,821	9.5%
مجلس النواب	14,247	13,623	8.2%
وزارة الاشغال العامة والنقل	10,606	10,677	6.4%
وزارة الصحة العامة	7,570	8,780	5.3%
وزارة الزراعة	8,449	8,525	5.1%
وزارة الداخلية والبلديات	5,889	5,922	3.6%
وزارة الدفاع الوطني	5,451	5,414	3.3%
اخرى	22,985	21,859	13.2%
المجموع	**169,577**	**165,726**	**100%**

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

B.II التقديمات الاجتماعية

إنخفض إجمالي مدفوعات التقديمات الإجتماعية لموظفي القطاع العام بشكل ملحوظ بقيمة 131 مليار ليرة (36.8 في المائة) ليسجّل 225 مليار ليرة خلال الأشهر الأربعة الأولى من العام 2021. يعود هذا التراجع بشكلٍ أساسي إلى انخفاض بقيمة 105 مليار ليرة في التقديمات الإجتماعية المدفوعة لصالح الجيش لتصل إلى 110 مليار ليرة، إضافة إلى تدني بقيمة 32 مليار ليرة في التقديمات الإجتماعية المخصصة لعناصر قوى الأمن الداخلي لتصل بدورها إلى 88 مليار ليرة خلال كانون الثاني– نيسان 2021. في المقابل، ارتفعت التقديمات الإجتماعية لصالح قوى الأمن العام بقيمة 5 مليار ليرة لتصل إلى 22 مليار ليرة خلال كانون الثاني– نيسان 2021.

في التفاصيل، شهدت التقديمات الإجتماعية لصالح الجيش انخفاضًا كبيرًا بقيمة 105 مليار ليرة (48.9 في المائة)، وذلك نتيجة الإنخفاض الحاد في نفقات الإستشفاء بقيمة 125 مليار ليرة (64.9 في المائة)، على الرغم من الزيادة المسجلة في التقديمات المدرسية بقيمة 21 مليار ليرة.

بالإضافة إلى ذلك، تراجعت التقديمات المخصصة لعناصر قوى الأمن الداخلي بقيمة 32 مليار ليرة (26.7 في المائة) جراء إنخفاض كل من نفقات الإستشفاء ونفقات المعالجة في المراكز الطبية المختلفة بقيمة 27 مليار ليرة و4 مليار ليرة على التوالي خلال الفترة قيد الدرس.

أخيرًا، زادت التقديمات الإجتماعية المدفوعة لصالح قوى الأمن العام بقيمة 5 مليار ليرة (29.0 في المائة) خلال كانون الثاني – نيسان 2021 مقارنة مع كانون الثاني – نيسان 2020، وذلك مع ارتفاع نفقات المعالجة في المراكز الطبية المختلفة وتقديمات المرض والأمومة بقيمة 3 مليار ليرة لكل منها.

C.II إشتراكات الدولة ومساهماتها لصالح تعاونية موظفي الدولة

إنخفضت المدفوعات التي تغطي إشتراكات الدولة ومساهماتها لصالح تعاونية موظفي الدولة بقيمة 20 مليار ليرة لتسجّل 76 مليار ليرة خلال كانون الثاني – نيسان 2021 مقارنة مع مبلغ 96 مليار ليرة المدفوع خلال الفترة نفسها من العام 2020.

REPUBLIC OF LEBANON
MINISTRY OF FINANCE

لمزيد من المعلومات، الرجاء الاتصال:
وزارة المالية
دائرة التحليل الإقتصادي الكلي والدراسات
تلفون: 956000 1 961 مقسّم: 1731-1757
الموقع الإلكتروني:
www.finance.gov.lb